أهمية الأستثمار الأجنبي المباشر في حفز الصادرات غير النفطية للعراق على وفق معطيات التجربة التركية

أ.م.د. حمدية شاكر مسلم/كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
الباحث/ هديل حميد محمود

تاريخ التقديم:2017/6/5
تاريخ القبول:2017/8/13

المستخلص

ان للتجارة الخارجية اهمية كبيرة جداً في الاقتصادات العالمية لما لها من اثر في ديمومة النمو الاقتصادي عن طريق حفز النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل وتوسعة الانتاج وغير ذلك، مقابل ذلك تعد هذه السياسة عقبة كبيرة بوجه العديد من الدول النامية والسبب يعود الى طبيعة اقتصادات تلك الدول كونها تعتمد في الغالب على مورد اقتصادي واحد او عدد قليل من الموارد الامر الذي يجعلها تعتمد في صادراتها على ذلك المورد بشكل اساس مقابل استيراد اغلب حاجات سوقها المحلي مما يجعلها في دوامة من التخلف والتبعية والانكشاف الاقتصادي، الامر الذي يوجب عليها كسر تلك الحلقة والانطلاق نحو التنمية الاقتصادية ، ولعل واحدة من اهم الوسائل في سبيل تحقيق هذا الامر هو الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية الحيوية في تلك البلدان لغرض تحقيق هدف تنويع النشاط الاقتصادي داخل تلك البلدان لتلبية حاجة السوق المحلي وتصدير الانتاج من السلع والخدمات للخارج والتقليل من فكرة الاعتماد على المورد الواحد ، وهذا المتغير الاقتصادي نلمس اثره بوضوح في تجارب مجوعة من الدول حديثة العهد نسبياً بالتنمية الاقتصادية والتي نجحت في خلق ارضية جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر في القطاعات المعدة للتصدير مما يشكل دافعاً لنا في العراق ان نسلط الضوء على هذا المتغير وكيفية التعامل معه من قبل تلك الدول لغرض الإفادة من هذه التجارب ومحاولة محاكاتها في الاقتصاد العراقي بوصفه بلداً ريعياً لازال بعيد عن تحقيق التنمية الاقتصادية.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ التجارة الخارجية – الأستثمار الأجنبي المباشر – التنمية الأقتصادية

*البحث مستل عن رسالة الماجستير.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
العدد 103 المجلد 24
الصفحات 331ـ 354

المقدمة

يعد الأستثمار الأجنبي المباشر من اهم النشاطات الأقتصادية التي تسهم في تحقيق التنمية الأقتصادية المرتقبة لأي بلد سواء كان من البلدان النامية أم المتقدمة ، وبعد التطورات التي حصلت على صعيد العلاقات الدولية بات من الضروري تفعيل دور الأستثمار الأجنبي ليأخذ دوره في مضمار التجارة الدولية وللأفادة من تبعاته في تحقيق النمو الأقتصادي فضلاً عن حفز وتنويع الصادرات والصادرات غير النفطية بشكل خاص ، خاصة بعد ان حذت الدول النامية حذو الدول المتقدمة من اجل الحصول على اكبر عدد من الأستثمارات الأجنبية من اجل حيازة المهارات وتوظيف العمالة فضلاً عن تحقيق النمو الأقتصادي هذا بعد ان قامت أغلب الدول النامية بتغيير نظرتها للأستثمار الأجنبي على انه استغلال للموارد المحلية من قبل الأجانب واصبحت الدول النامية تتنافس مع الدول المتقدمة من اجل الحصول على المزيد من الأستثمارات .

أهمية البحث

نظراً لما يتميز به الأقتصاد العراقي بالاقتصاد الريعي والأحادي الجانب ولحاجته لتحقيق التنمية من خلال التنويع في الصادرات اقتضت الضرورة الى تفعيل دور الأستثمار الأجنبي واتاحة الفرصة له ليأخذ دوره كأحد الأنشطة الأقتصادية المهمة .

مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث في ضعف البيئة الأستثمارية في العراق وقلة حجم التدفقات من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة الى العراق وعدم منح الحرية للقطاع الخاص لممارسة دوره بشكل سليم .

فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها أن الأستثمار الأجنبي المباشر له اثر ايجابي دافع نحو تنوع وحفز الصادرات غير النفطية .

هدف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على التجربة التركية في جذب الأستثمار الأجنبي المباشر وامكانية الأفادة من ذلك وتطبيقه على الأقتصاد العراقي .

منهجية البحث

تم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ، اذ تم الأعتماد على المنهج الوصفي من خلال وصف المتغيرات الأقتصادية ، والمنهج التحليلي في تحليل الجداول والبيانات التي تخص الموضوع.

حدود البحث

الحدود المكانية : العراق و تركيا الحدود الزمانية : 2002 - 2015

هيكلية البحث

لغرض التحقق من فرضية البحث ولتغطية الموضوع بشكل دقيق تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث ، تناول فيه المبحث الأول الأطار النظري للأستثمار الأجنبي المباشر والسياسة التجارية ، اما المبحث الثاني فتناول تجربة تركيا في جذب الأستثمار الأجنبي المباشر ، اما الفصل الثالث فقد اهتم بدراسة امكانية جذب الأستثمار الأجنبي المباشر في العراق في ظل التحديات التي يواجهها الأقتصاد العراقي في مجال التجارة الخارجية .

المبحث الأول / الأطار النظري للأستثمار الأجنبي والسياسة التجارية

المطلب الأول : مفهوم الأستثمار الأجنبي وأنواعه

اولاً : مفهوم الأستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من التعاريف التي تطلق على الأستثمار الأجنبي المباشر بحسب الجهة التي تقوم بتعريفه الا اننا سنكتفي بذكر تعريف منظمة التجارة العالمية (WTO) للأستثمار الأجنبي المباشر اذ عرفته على انه " استثمار يحصل عندما يقوم المستثمر في بلد ام معين Home Country بأمتلاك اصول او موجودات ثابتة في بلد اخر مضيف Host Country مع اقتران ذلك بأدارة تلك الأصول والموجودات" . (عبد الله ورشيد ،2013 :111)

ثانياً : انواع الأستثمار الأجنبي المباشر :- (**ابو قحف** ، 1988 : 32)

1 – الأستثمارات المملوكة بالكامل ، وتعد من الأكثر اهمية وتفضيلاً بالنسبة للشركات عابرة القومية لما يوفره من حرية في التحكم بالأنشطة الأنتاجية ، والتي يسيطر عليها المستثمر الأجنبي دون تدخل من قبل الدولة المضيفة .

2 – الأستثمارات المشتركة ، وهي التي تتم بين طرفين احدهما محلي والآخر اجنبي يشتركان في مشروع معين بالأتفاق بينهم على وفق حصص لكل منهم في الأدارة والأربح وغير ذلك من الأمور .

ثالثاً : فوائد الأستثمار الأجنبي المباشر: (**عباس** ، 2014 : 329 – 330)

1 – يقلل الأستثمار الأجنبي المباشر من الفجوة في الامكانيات والموارد غير المتاحة للبلد المضيف ، مما يساعد على توسعة القاعدة الأستثمارية الأنتاجية .

2 - يساعد الأستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا والمهارات والأساليب الحديثة في التنظيم والتدريب والأدارة وتأهيل العمالة الوطنية .

3 – المساهمة في تنويع مصادر الدخل والحصول على حصة في الأسواق العالمية لتسويق مخرجات الأستثمار الأجنبي .

4 - يساعد الأستثمار الأجنبي المباشر على رفع مستوى التراكم الرأسمالي خاصة في المشاريع طويلة الأجل .

5 – يعد الأستثمار الأجنبي المباشر مصدراً مهماً لرفد الخطط التنموية برؤوس الأموال اللازمة ويعد وسيلة مهمة لزيادة الكفاءة في تخصيص الموارد النادرة على المستوى الدولي .

6 – يساعد الدول المضيفة على رفع قدرتها التصديرية ، عن طريق فتح الأسواق الخارجية والحصول على اكبر حصة سوقية لتحسين وضع ميزان المدفوعات والميزان التجاري .

7 – توسيع حجم المنافسة من خلال القضاء على الأحتكار ان وجد وتعزيز الأدخارات وتفعيل الأبتكارات .

8 – يساعد الأستثمار الأجنبي المباشر على تخفيض مستويات البطالة المحلية عن طريق خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى الدخل ورفع القوة الشرائية للعاملين في مجالات الأنتاج .

المطلب الثاني : مفهوم السياسة التجارية وانواعها

اولاً : مفهوم السياسة التجارية

تعددت التعاريف التي أطلقت على السياسة التجارية من وقت لآخر ومن اقتصادي لآخر بحسب الاهداف والمناهج المتبعة ، وسنتناول بعض هذه التعريفات ،"السياسة التجارية Commercial Policy هي عبارة عن مجموعة الوسائل والطرائق التي تقوم بها الدول لتعبر في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة ، أو هي موقف الدول إزاء العلاقات الأقتصادية التي ينشؤها الأشخاص من خلال صفتهم الفردية أو كمؤسسات المقيمون على أرضها مع الأشخاص كأفراد أو مؤسسات المقيمين في الخارج ." (الصوص ، 2011 : ص 129) ويتضح لنا من خلال هذا التعريف ان السياسة التجارية ماهي الا وسيلة لتحقيق اهداف محددة مسبقاً ، تتبعها الدولة في مجال تجارتها الداخلية والخارجية ومواقف الدول المتاجرة معها حيال العلاقات القائمة بينهم كأفراد أو كمؤسسات ، وقد تعرف ايضاً السياسة التجارية على أنها : "اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج ، سواء كانت حرية أم حماية وتعبر عن ذلك بأصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق . " (عبدالقادر، 2011 : ص 69)

واستناداً لما تقدم يمكن ان نضع تعريفاً للسياسة التجارية على انها منظومة من القوانين والتشريعات والأجراءات التي تتبعها السلطة الاقتصادية في الدولة لغرض تنظيم العلاقات التجارية بواسطة ادوات معينة ، للتأثير على مجرى المبادلات التجارية في مجال التصدير او الاستيراد بهدف تعظيم المردودات من خلال تعاملها مع دول العالم وللتحكم كماً ونوعاً في التجارة الداخلية والخارجية لتحقيق أهداف معينة .

ثانيا : انواع السياسات التجارية

1 - سياسة الحرية التجارية Free Trade Police

تعرف سياسة حرية التجارة بأنها " السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى."(عبد القادر، 2011 : 75)، اول من نادى بتحرير التجارة الخارجية هم الفيزوقراط (الطبيعيين) من رواد المدرسة الكلاسيكية ، بدأت افكار الطبيعيين في التجارة تبرز في القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، وكان لدى الطبيعيين مبدأين اساسيين احدهما المنفعة والآخر هو المنافسة ، فمبدأ المنفعة يمثل سلوك الأفراد لدى ممارستهم للنشاط الأقتصادي ، وهدفهم الأساس هو المنفعة الشخصية ولدى تحقيق هذا الهدف سينصدمون أو يواجهون منافسة الأشخاص الآخرين الذين هدفهم المنفعة ايضاً . ومن بين اهم الأسس التي استند اليها الطبيعيين :(المعموري، 2012، 296 - 297)

1- الحرية وعدم تدخل الدولة في كافة الشؤون الاقتصادية تحت شعار دعه يعمل دعه يمر .
2- المنافسة الحرة هي التي تحدد الثمن العادل ، اي يتحدد السعر في السوق تبعا لقوى العرض والطلب .

2- سياسة الحماية التجارية Protection Trade Policy

عرف انصار هذا الأتجاه سياسة الحماية التجارية بهذا التعريف " تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على انها : " تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الأجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها او سوقها المحلية ضد المنافسة الاجنبية ، أو قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بأتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد اقصى لحصة الواردات خلال مدة زمنية معينة مما يوفر نوعاً من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية ." (عبد القادر ، 2011 : ص 72)

أول من نادى بأتباع سياسة حماية التجارة هم اصحاب المذهب التجاري (الماركنتيلية) لقد ساد هذا الفكر ما بين حوالي 1500 - 1800 بظهور الدولة القومية في كل من انكلترا واسبانيا وفرنسا والبرتغال وبلجيكا وهولندا وغيرها وان تعبير الماركنتيلية (Mercantilism) اطلقه آدم سمث في كتابه (ثروة الأمم) للدلالة على الآراء الأقتصادية والسياسات التي اتبعها رجال القانون والسياسيون واطلق عليها ما يعرف بالنظام التجاري او الماركنتيلي ، ولهذا النظام اتجاهين رئيسيين هما ، الاتجاه الاول عكس ايديولوجيا الرأسمالية ونشوؤها بينما يعكس الاتجاه الآخر افكار التجاريين التي وصفت بالمتأخرة قبل الثورة الصناعية خلال المدة (اواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر) . (المعموري ، 2012 : ص 231)

3 - السياسة الحمائية الجديدة : والتي ظهرت نتيجة ارتفاع المنافسة على الأسواق الخارجية خلال عقدي السبعينات والثمانينات وبرزت الأهمية النسبية للقوى الأقتصادية الآسيوية وبالأخص اليابان التي بدأت بتوسيع اسواقها وفتح اسواق جديدة مما ادى بالدول الصناعية الى استحداث أدوات حمائية جديدة لم تستخدم من قبل ولم تكن معروفة ضد الصادرات اليابانية وبلاد شرق اسيا في محاولة منهم لحماية صناعاتهم من المنافسة الأجنبية .

ثالثاً : أهداف السياسة التجارية

1 - الأهداف الأقتصادية (شهاب ، 2007 : 111- 119) و (عبد القادر ، 2011 : 69 – 71)

من بين أهم الأهداف الأقتصادية للسياسة التجارية هي حماية الأنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية ، وحماية الصناعة الوطنية الناشئة ، وتحقيق موارد للخزانة العامة ، وضمان تحقيق التوازن الداخلي و تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) ، هذا فضلاً عن تحقيق أهداف اخرى لحماية الأقتصاد الوطني منها :

أ - حماية الأقتصاد الوطني من خطر الأغراق والذي يتمثل بالبيع بأسعار أقل من التكاليف في الأسواق الخارجية ويعد الأغراق من اسلحة الحروب الأقتصادية ويستخدم لتحقيق أهداف مختلفة كأن تكون أقتصادية ، سياسية ومالية .

ب - حماية الأقتصاد الوطني من التقلبات الأقتصادية الخارجية كحالات التضخم والأنكماش .

2 - الأهداف الأجتماعية وتتمثل في :

أ - حماية مصالح فئات اجتماعية معينة كالمزارعين والمنتجين لنوع معين من السلع الاساسية .

ب - اعادة توزيع الدخل القومي عن طريق فرض رسوم جمركية على الأستيرادات أو تطبيق نظام الحصص .

3 - الأهداف الأستراتيجية

تتمثل في الحفاظ على امن الدولة من الناحية الأقتصادية عن طريق توفير حد أدنى من الأنتاج الغذائي والحربي ومصادر الطاقة كالبترول حفاظاً على أمن الدولة في اوقات الأزمات وحال حدوث الحروب ، ويتم ذلك عن طريق تدخل الدولة بواسطة السياسة التجارية بفرض الرسوم او نظام الحصص او منع الاستيرادات

رابعاً : أدوات ووسائل السياسة التجارية

1 - أدوات السياسة التجارية الحمائية

أ - ألأدوات السعرية (غير المباشرة)

وينعكس تأثير هذه ألأدوات على أسعار كل من الصادرات والواردات ، ومن اهم هذه ألأدوات :

1 – التعريفة الجمركية : "ويقصد بها مبلغ معين يفرض أو يضاف الى قيمة السلعة المستوردة عند دخولها الحدود الوطنية تفرضه السلطة الأقتصادية للتأثيرعلى سعر السلعة محلياً وما يتركه ذلك من آثار مطلوبة على أستهلاكها وأستيرادها وأنتاجها محلياً . كما يمكن أن تفرض التعريفة الجمركية على بعض السلع المصدرة . " (أمين ، 2008 : 162) كما وتقسم التعريفة الجمركية من حيث طريق فرضها الى ثلاث أنواع أساسية :

أ– التعريفة النوعية. ب– التعريفة القيمية . ج - التعريفة المركبة (Compound Tariff)

كما وتقسم التعريفة الجمركية من حيث الآثار الناجمة عن فرضها الى ثلاثة انواع : (ابو شرار ، 2013 : 265)

أ– التعريفة المانعة (Prohibitive Tariff) ب – التعريفة التفضيلية (Preferential tariff)

ج – التعريفة غير المانعة (Non Prohibitive tariff)

2 – التعريفة الفعالة (Effective tariff)

3 - نظام أعانات التصدير: يعد نظام اعانات التصدير احد وسائل السياسة التجارية المستخدمة والمتمثلة بتقديم الدولة مزايا نقدية عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلعهم الى الأسواق الخارجية وبيعها بأسعار لا تحقق لهم الربح على ان تقدم لهم الدولة منح واعانات تعوضهم عن الربح المفقود وهي بذلك تدفع المصدرين للتخلي عن الربح السوقي والحصول على ربح حكومي على شكل اعانة .(شهاب ، 2007 : 148)

4 – نظام الأغراق : ويعرف الأغراق بأنه عملية بيع للمنتج المحلي بالأسواق الخارجية بأسعار تقل عن اسعار نفس السلع او بأسعار اقل من تكاليف انتاجها في تلك الأسواق والأسواق المحلية وهناك ثلاث انواع من الأغراق وكما يأتي : (عبد القادر ، 2011 : 73)

أ – الأغراق العارض . ب – ألأغراق قصير الأجل . ج – الأغراق الدائم .

ب - الأدوات والوسائل الكمية (المباشرة)

1 – نظام الحصص الأستيرادية : المقصود به ان تقوم الدولة بتحديد الكميات التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال مدة زمنية محددة ولا يسمح بأستيراد كمية اكبر من الكمية المحددة ، أو وضع حد اقصى من العملات الصعبة لأستيراد كميات معينة من بعض السلع . وتستخدم هذا النظام الدول النامية التي لديها نقص في العملات الصعبة للحد من استيراد السلع غير الضرورية والكمالية للأستفادة من العملات الصعبة لأستيراد السلع التي تستخدم في تنفيذ ودعم برامج التنمية الأقتصادية ، كالسلع الضرورية والأنتاجية والتي لا تتوفر مستلزمات لأنتاجها مثل الأدوية (الوادي وآخرون ، 2013 : 205)

2 – نظام الحظر (المنع)

3 – القيود غير التعريفية : تتخذ القيود غير التعريفية صوراً واشكالاً متعددة هدفها التأثير في الصادرات والأستيرادات ونذكر منها الآتي :

1– معايير الصحة والبيئة والسلامة التي تطبقها الحكومات على المنتجات المحلية والأجنبية الهدف منها حماية المواطنين الذين يعدون مستهلكين للسلع من استهلاكهم للسلع الملوثة والناقلة للأوبئة والأمراض وحماية الصناعات المحلية ايضاً .

2– القيود الطوعية على التصدير اذ تعد بديلاً لحصص الأستيراد واخذت تطبق في العديد من الدول المستوردة المتمتعة بمزايا وفوائد التجارة الدولية الحرة والتي لا ترغب بسياسة تحصيص الواردات لأنها تحمل عذراً للأبتعاد عن التجارة الدولية الحرة وبدلاً من ذلك تقوم بأجراء مناقشات مع المزودين الأجانب وتتفق معهم بشأن ارسال جزء من صادراتهم للدول المستوردة خوفاً من قيام الدول المستوردة بتحصيص على الواردات . (ابو شرار ، 2013 : 280)

3– تراخيص الأستيراد اذ تتبع الدول هذا النظام لغرض متابعة مستويات استيراداتها وهو لا يقيد التجارة الا ان منح مثل هذه التراخيص يكون مصحوباً بنظام اداري ذي تفاصيل معقدة .

4– التصنيفات والتقديرات الجمركية اذ لدى فرض تعريفة جمركية على سلعة مستوردة فأن ذلك يعتمد على نسبة التعريفة وقيمة السلعة التي يتم احتسابها من قبل موظفي الجمارك على اساس فاتورة الشراء عند المصدر ، وتلافياً للشكوك حول ان تكون القيمة في الفاتورة اقل من القيمة الفعلية تلجأ الدول الى الأعتماد على قيمة السلعة المحلية البديلة .

5– تجارة الدولة والأحتكارات الحكومية اذ عند احتكار استيراد سلعة من قبل الدولة تصبح قيمتها المحلية اكبر بكثير من سعرها الأجنبي مضافا اليه التعريفة الجمركية وهذا بدوره يرفع الحماية للمنتج المحلي . (أمين ، 2008 : 176 و 177)

ج - انظمة الحماية الأخرى

اذ توجد هناك وسائل اخرى للحماية غير الوسائل الكمية والنوعية تمارسها بعض الدول بهدف تقييد التبادل التجاري الدولي منها : الأتجار الحكومي المباشر بالصادرات والواردات او تغييرها لسعر صرف عملتها الوطنية او تقديمها اعانات خاصة للصادرات او الدعوة الى الأكتفاء الذاتي لتلبية الجزء الأعظم من حاجات مواطنيها من السلع والخدمات من الأنتاج المحلي او اتباع اجراءات ادارية الغاية منها تشديد تطبيق القوانين الجمركية والتشدد بتقديم الشهادات الصحية وشهادات المنشأ ، وغيرها مما يحكم عملية التبادل التجاري بصورة مباشرة او غير مباشرة . (سليمان ، 2004 : 165)

2 - أدوات سياسة حرية التجارة .(ابو شرار ، 2013 : 388)

1 - التكامل الأقتصادي (Economic Integration) : يطلق التكامل الأقتصادي على مجموعة الدول المرتبطة بعلاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في كنف اتحاد اقتصادي ، بحيث يتم التنسيق والأتفاق فيما بينهم بشأن تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة يلتزم بها جميع الدول الأعضاء ، كألغاء القيود التجارية والتعريفات الجمركية المفلروضة على السلع المتداولة بينهم كون هذه القيود تحد من انسيابية التجارة وتنقل الموارد الأقتصادية بين هذه الدول ، والأتفاق على سياسة تجارية موحدة للتعامل مع بقية الدول غير الموجودة معهم في الأتحاد الأقتصادي .، وهناك عدة اشكال للتكامل الأقتصادي منها :

أ – الترتيبات التجارية التفضيلية : وهي معاملة تفضيلية بين الدول الأعضاء في التكامل الأقتصادي تنشأ لتخفيض القيود على التجارة فيما بينهم ، ويعد هذا الشكل من اكثر اشكال التكامل الأقتصادي رخاوة

ب – منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area) . ج – الأتحاد الجمركي (Customs Union)

د – السوق المشتركة (Common Market) ه – الأتحاد الأقتصادي (Economic Union)

2 - التخفيض المتوالي للتعريفات الجمركية : ان الغاية الأساسية من انشاء منظمة التجارة العالمية ، هي السعي لأقامة نظام تجاري متعدد الأطراف لتحرير التجارة الدولية عن طريق مبدأ التخفيض المتوالي للتعريفات الجمركية والتي يتعين على جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدخول بأتفاقيات تتمتع بمزايا متبادلة لتخفيض التعريفات الجمركية ويختلف معدل التخفيض من سلعة الى اخرى .

3 - تحديد التعامل بالصرف الأجنبي : اي جعل سعر الصرف عائماً وذلك بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائياً في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الأجنبي من قبل اية دولة .

المطلب الثالث : الصادرات والأستثمار الأجنبي المباشر

اولاً : صادرات الدول النامية

تحضى الصادرات بأهمية بالغة لمختلف الدول والأقتصادات بوصفها ركناً اساسياً في عملية النمو والنهوض بأقتصادات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء كونها أحد مكونات الدخل القومي ، وان حجم الصادرات يعكس الوضع الأقتصادي للدولة لما لها من تأثير واضح على الميزان التجاري ، ومن المعروف الن الدول المتقدمة هي السباقة في الأختراعات المتطورة والحديثة اذ تستخدم تقنياتها في الأنتاج وتقوم بتصديرها الى أنحاء العالم أما بالنسبة للدول النامية فنلاحظ هناك تفاوت كبير في معدلات التبادل التجاري في غير صالحها ، لتراجع الطلب العالمي على السلع التي تنتجها الدول النامية والتي اغلبها تعد بالأساس مواد اولية وخام . لذلك يجب النهوض بواقع صادرات الدول النامية ، وأهم عوامل نجاح عملية التصدير تتمثل بالآتي : (القحطاني ، 2003 : 76 – 77)

1 - توفر الموارد الوطنية الجاهزة والمتاحة لعملية التصدير والتي ترتبط بالمؤسسات التصديرية كأعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالسوق

2 – طرق ومنهجية التسويق من خلال دراسة اوضاع السوق والتوصل للتحليلات والأستنتاجات الصحيحة .

3 – مدى التزام الأدارة المشرفة على التصدير من خلال وضع المؤسسة للخطط الأستراتيجية وتنفيذها .

4 – متطلبات جودة السلعة التي تتمثل بالمواصفات القباسية التي تتمتع بها السلع الخاضعة للتصدير .

وهناك عدة محددات بأمكانها حفز الصادرات أو ان تشكل عائقاً امامها ومن بين أهم تلك المحددات والتي تقسم بدورها الى الآتي: (حسينة ، 2012 ، 27 – 28)

أ - المحددات الداخلية

طبيعة الهيكل الأقتصادي والذي يعد المحدد الرئيس لحجم الصادرات ، كذلك عدد السكان الذي يعد محدداً مهماً تعاني منه اغلب الدول النامية اذ يمثل ظاهرة سلبية بسبب زيادة متطلباتهم من الموارد الأقتصادية مما يضعف من تكوين فائضا يخصص للتصدير ، واتجاه الأستثمارات يعد من المحددات الأساسية لحجم هيكل الصادرات في الدول النامية اذ يجب توجيهها لمختلف الأنشطة الأقتصادية . هذا فضلاً عن السياسة التجارية التي تعد المحدد الرئيس لحجم الصادرات .

ب - المحددات الخارجية :

1 – أثر الطلب العالمي على صادرات الدول النامية ، اذ من وضع الطلب العالمي يتبين وجود ابطاء في عملية زيادة هذا الطلب وهذا يعودعلى صادرات المواد الأولية سلباً لوجود البدائل لدى الدول المتقدمة والعقبات التي تضعها الأخيرة بوجه صادرات الدول النامية .

2 – أثر اتجاه شروط التبادل الدولي على الدول النامية ، اذ تراجعت معدلات التبادل التجاري للدول النامية لعوامل متعلقة بالعرض والطلب نتيجة التقدم التكنولوجي . (العربي ، 2000 : 28)

3 – دور الحكومة ، اذ تتدخل بالأقتصاد بمختلف الأشكال بالتخطيط والمتابعة والمشاركة والتشجيع لعمليات التبادل الدولي وتسهيل اجراءاته من خلال عقد الأتفاقيات مع الحكومات الأخرى وتسهيل عمليات التسويق . (حداد والضمور ، 2011 : 12)، أن الغاية من تطوير وحفز الصادرات غير النفطية تتأتى نتيجة للواقع الذي يتمثل بالآتي :(سعيدي ، 2014 : 8 – 9)

أ – اتجاه الدول الصناعية المتقدمة نحو استخدام النزعة الحمائية لصالح وارداتها من السلع الأولية والصناعية اذ تبنت قيوداً حمائية غير تعريفية تجاه صادرات الدول النامية .

ب – التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي لغير صالح الدول النامية بسبب ارتفاع اسعار الصادرات الصناعية المستوردة من الدول المتقدمة وانخفاض اسعار المواد الأولية نتيجة تراخي الطلب العالمي عليها جراء التقدم التكنولوجي والعلمي الذي قلل من نسبة المستخدم من المواد الأولية في انتاج السلع الصناعية في الدول المتقدمة .

ج – تزايد عبء الدين الخارجي نتيجة تزايد عجز موازين المدفوعات والحساب الجاري نتيجة اللجوء للأقتراض الخارجي لتمويل العجز من اجل سد النقص وتحقيق فائض في الميزان التجاري ، وان استمرار المديونية الخارجية تترتب عليه التزامات للسداد مما يزيد من العجز في الحساب الجاري بأرتفاع اسعار الفائدة على القروض .

ثانياً : دور الأستثمار الأجنبي المباشر في دعم الصادرات غير النفطية

شهدت الآونة الأخيرة تنافساً للدول النامية في الحصول على الأستثمار الأجنبي المباشر المعروض عالمياً في اطار اتباعها لسياسات التكييف الهيكلي لتشجيع تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر الداخل للبلد من اجل اعادة استثمار الأرباح ورفع العقبات امام الشركات عابرة القوميات ومشاركتها في برامج الخصخصة ، ومن أهم خطى الدول النامية بهذا الصدد قيامها بأنشاء مناطق حرة ، الهدف منها تجهيز الصادرات . (عبد القادر ، 2002 : 107) ، وتعرف المناطق الحرة على انها " ذلك الجزء والأجزاء من أراضي الدولة التي تعزل عن المنطقة الجمركية او الحرم الجمركي ، لغرض استثنائها من اجراءات السياسة الأقتصادية التي تحكم النشاطات الأقتصادية داخل البلد كله " (Kruse, 1965 : 349)

وينحصر نشاطها في استيراد السلع من الخارج او الداخل لغرض تخزينها وبيعها بالأوقات المناسبة ، وان انشاءها يعود الى القرن التاسع عشر منذ ازدهار الثورة الصناعية اذ بدأت بعض الدول اقتطاع اجزاء من اراضيها بالقرب من موانئها البحرية وتقوم بتحديدها وتسييجها بهدف اعفاء السلع التي يتم تبادلها داخل اراضيها من القيود التجارية ، وكان السبب آنذاك انساني الهدف منه توفير السلع للعاملين في النقل البحري بأسعار زهيدة عن طريق شمولها بالأعفاءات من القيود الجمركية ، لكن بمرور الوقت توسعت وانتشرت هذه المناطق بسبب المنافع المادية الأقتصادية والأجتماعية المتأتية منها ، ولم تعد تقتصر على المناطق القريبة من الموانئ بل تعددت وانتشرت لتقام في بعض المطارات والمنافذ الحدودية وداخل المدن ، وينحصر دورها ببيع السلع بالنقد الأجنبي لغير المقيمين ومن اجل تقليل المخاطر والأضرار التي قد تصاحب نشاطات تلك المنطقة فقد اخضعتها الدول التي تقام فيها الى ضوابط وقوانين وتعليمات صارمة بحيث تقوم جهات مختصة بأدارتها واخضاعها للتعليمات والقوانين ، لاسيما الرسوم والبدلات التي تستوفى داخل المنطقة وشروط الأستثمارات كذلك والتسهيلات الممنوحة والأعفاءات . (العبود ، 2011 : 76 – 77)

وتتمتع هذه المناطق ايضاً بمزايا ضريبية وقانونية لصالح المستثمرين ولاسيما الأجانب منهم ،اذ تتمثل تلك المزايا بأعفاءات من الرسوم على المدخلات المستوردة ويتم التصدير من هذه المنطقة كأحد وسائل دعم الصادرات وجذب الأستثمار الأجنبي المباشر اذ انتشرت اقامة مثل هذه المناطق في الدول النامية خلال ال ثلاثين عاماً الماضية ، وتوجد حالياً في اكثر من 70 بلد على الأقل وهناك مدن تسير على خطى اقامة مثل هذه المناطق اذ تشكل هذه المناطق تقريباً نصف الأستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية . (عبد القادر ، 2002 : 107) ، وولد هذا التنافس الحاد والكبير في عملية جذب الأستثمار الأجنبي المباشر الى تقديم تسهيلات وحوافز لتشجيع المستثمرين الأجانب ومن أهم تلك الحوافز :

1 – حوافز التمويل المتضمنة تجهيز الحكومة رؤوس أموال للمستثمر الأجنبي تقدمها كضمانات استثمارية وقروض مدعومة ومعونات وهبات ومنح .

2 – حوافز مالية لتقليل العبء الضريبي على المستثمر الأجنبي ، كالأعفاءات الضريبة والأستثناءات من الرسوم الأستيرادية على المواد الأولية والسلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة.

3 – حوافز غير مباشرة تعزز ربحية المستثمر كتقديم اراضي او ابنية قائمة من قبل الحكومة بأسعار أقل من الأسعار التجارية أو منح الشركات الأجنبية المستثمرة مواقع تفضيلية في الأسواق ، او غلق الأسواق بوجه بوجه الداخلين الجدد أو حماية الشركات عابرة القارات بمنحها معاملة قانونية وحمايتها من منافسة الأستيرادات

ثالثاً : سياسة حرية التجارة وضرورات التنويع الأقتصادي

هناك ارتباط وثيق بين السياسة التجارية والأستثمار الأجنبي المباشر بطرائق عدة أهمها تحرير التجارة والأنفتاح الذي يحفز الأستثمارالموجه للتصدير نتيجة تحسن فرص الوصول الى الأسواق ،وان الارتباط الوثيق بين الأستثمار الأجنبي المباشر والتجارة من خلال السياسة التجارية التي يجب ان يكون لها عنصراً خاصاً بالأستثمار الأجنبي المباشر للأستفادة منه في توفير فرصة للولوج الى الأسواق التي توفرها الشركات عابرة القوميات ، ويتم ايضاً دخول الأسواق بفضل خلق نمط انتاجي متنوع هدفه التنويع الأقتصادي .

1 – اثر سياسة حرية التجارة في الصادرات

ان معظم الدول التي قامت بتطبيق برامج الأصلاح الأقتصادي شهدت زيادة ملحوظة في ال GDP ، فضلاً عن تطور ونمو مهم في الصادرات ، اذ ان الأصلاحات الأقتصادية والتجارية بشكل خاص تؤثر مباشرة في حفز وتنويع الصادرات وكما يأتي :

أ – اثر سياسة حرية التجارة في حفز الصادرات الصناعية

عن طريق الأهتمام بالصادرات ودعمها بأتباع سياسات تجارية ملائمة لذلك او جعل السياسة التجارية تأخذ منحى اخر في منافسة السلع والمنتجات الأجنبية للمنتج المحلي مما يرفع كفاءة الصناعة المحلية ويؤثر ايجاباً في رفع حجم الصادرات الصناعية .

ب – اثر سياسة حرية التجارة افي تنويع الصادرات الصناعية

ان تنويع الصادرات الصناعية من حيث هيكلها وتركزها الجغرافي يعد هدفاً مهماً في طريق الأصلاح الأقتصادي والتجاري ، عن طريق التخفيف من حدة الصدمات الخارجية التي يتعرض لها الميزان التجاري نتيجة التركز السلعي للصادرات الصناعية واقتصارها على عدد محدود من السلع ، وتركزها الجغرافي في عدد محدود من الأسواق ، وبالتالي تعريض الأقتصاد القومي للصدمات نتيجة تقلبات اسعار السلع المصدرة المحدودة ، او تقلبات السياسة الخارجية مع اسواق التصدير .(World Bank,88-99)

ج – أثر سياسة حرية التجارة في القدرة التنافسية للصادرات

اذ تؤثر في تحديد الحماية التي تتمتع بها الصناعات المحلية فأذا كانت الحماية تقدم للمنتج المحلي بهدف حمايته من المنافسة الأجنبية في بعض الأحيان فأنها ستنعكس سلباً على انخفاض جودة الأنتاج وكفاءة المنتج المحلي . (مؤتمر الأمم المتحدة ،: 27) وسيؤدي الى غياب الحافز في تحسين الأنتاج بكفاءة وتردي نوعيته وينعكس على القدرة التنافسية للمنتجات المحلية من الأسواق العالمية ، كما ان السياسة التجارية المقيدة تسهم في تشجيع وايجاد البدائل عن المستوردات وحمايتها عن طريق فرض القيود الجمركية ، وغير الجمركية ، اما السياسة التجارية المتحررة تؤدي الى تنافس السلع المحلية مع السلع الأجنبية ، مما يرفع كفاءة الأنتاج المحلي الذي ينعكس بدوره على الأقتصاد القومي . (World Bank)

رابعاً - ضرورات التنويع الأقتصادي

ان التنويع الأقتصادي اصبح ضرورة ملحة في جميع الأقتصادات دون استثناء لما له من دور فاعل في النشاط التجاري والأقتصادي ، وهناك عدة تعريفات للتنويع الأقتصادي ويعرفه احد الأقتصاديين على انه " الأنخفاض التدريجي لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الأجمالي مقابل الزيادة التدريجية في مساهمة القطاعات غير النفطية فيه ، على ان يكون هذا الأنخفاض غير ناجم عن تخفيض الكميات المستخرجة من النفط أو المصدرة منها وانما عن طريق زيادة الناتج المحلي الأجمالي في القطاعات الأنتاجية غير النفطية " (الحافظ ، 2007 : 2)، ينبغي ان يشمل التنويع تطوير مختلف القطاعات الأقتصادية كالقطاع الزراعي والصناعي والخدمي والتجارة والنقل لأن مصادر التنويع تكون مهمة في تنوع الدخل وزيادة الناتج المحلي الأجمالي ، فلابد من تصحيح الهيكل الأنتاجي بعملية تنويعه بأستخدام الموارد المتنوعة التي لا تخلو من وجودها الدول النامية ، لأن هذا التنويع يوسع العملية الأنتاجية ويحقق عوائد مرتفعة ويدعم الأتجاه التنموي وتنوع الصادرات ويحمي الأقتصاد ويبعده عن خطر الأعتماد على المورد الواحد ، ويسهم ايضاً في تطوير القوى العاملة البشرية ويحقق الكفاءة والقدرة العالية للأقتصاد والمجتمع .(سالم ، 2012 : 65)

وينعكس هذا التنويع بآثاره الأيجابية على عملية حفز وتنويع الصادرات المتنوعة غير النفطية ، ومن ثم انخفاض (التركز السلعي) الناتج عن عدم التنويع الأنتاجي في القطاعات الأقصادية اذ ان التنويع وبعد ان يغطي الحاجة المحلية سيوجه الفائض منه نحو التصدير ،لذلك ان الأقتصاد المتنوع يكون أقل تأثراً بالتقلبات الأقتصادية اذ ان الأقتصادات المتنوعة تكون أكثر مرونة تجاه التطورات الخارجية والتقلبات الدورية حيث يعمل التنويع الأقتصادي على خلق نتائج ايجابية بسبب عدم اعتمادها على الموارد الأولية في التصدير حيث ان التنوع الأقتصادي يسهم في تنوع الهيكل الأنتاجي وخلق فوائض اقتصادية لصالح التصدير مما يعزز من وضع التجارة الخارجية عن طريق خلق روابط امامية وخلفية مع بقية القطاعات ويسهم في نشر التكنولوجيا و يكتسب المهارات الفنية والأدارية ، ومن خلال تطوير وتنويع الهيكل الأنتاجي ليشمل مختلف القطاعات لحماية الأقتصاد من خطر الأعتماد على مورد واحد قد يكون ناضباً ، فقد تعدى التنويع ليشمل مختلف القطاعات الأنتاجية ، الزراعية والصناعية والخدمية والتي لها دور مهم في تحقيق :

1 – زيادة الناتج القومي وتحفيز الأستثمار .2 – حماية الأقتصاد من اخطار الصدمات الخارجية والتقلبات .
وهناك قاعدتان يتم اعتمادهما كأساس للتنويع وهما : (مرزوك ، 2013: 9 -10)
القاعدة الأولى : تعتمد على الفوائض الأقتصادية التي يتم من خلالها تنويع النشاطات الأقتصادية ومن ثم تنويع الأقتصاد ككل .
القاعدة الثانية : قاعدة الموارد ، أي مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقانات التي يمكن ان تحقق مستوى حقيقي فاعل للتنويع .
ويتم التنويع الأقتصادي غالباً بتطبيق سياسات استثمارية ترمي للتنويع من خلال اقامة قاعدة انتاجية متينة تسهم ايضاً في تنويع مصادر الدخل ولا تقتصر هذه السياسة فقط على الأستثمار المحلي وانما تتعدى ذلك الى الأستثمار الأجنبي عن طريق الحوافز الأستثمارية ومختلف التسهيلات للمستثمرين ، والسياسة الأستثمارية المحلية من اهم اهدافها تشجيع القطاع الخاص من اجل فتح افاق جديدة للأستثمار وتطوير المنتج المحلي والعمل على جذب المدخرات ومنح المستثمر المحلي فرص استثمارية داخل البلد (الدراسات الأسترتيجية،2007 : 5)
ومن اولويات السياسة الأستثمارية الأهتمام بالمورد البشري عن طريق التعليم والتأهيل لأنه يمثل الأساس للتقدم والأبداع والعطاء نحو مزيد من التقدم والأبتكار .

المبحث الثاني / تجربة تركيا في جذب الأستثمار الأجنبي

تمهيد

قبل عام 2002 م تركيا كانت دولة شارفت فيها الأستثمارات بنوعيها الداخلية والخارجية على التوقف تماماً ، كما وتم تهريب رؤوس الأموال الى خارجها ، وتفشت البطالة وشهدت اخطر وأضخم أزمة أقتصادية في ناريخها في عام 2001 م ، اذ أغلقت العديد من الشركات ، أما بعد عام 2002 م حدث تحولاً كبيراً في الأقتصاد التركي وحدثت اصلاحات بنيوية في كل المجالات المالية التي خضعت للرقابة وايضاً شملت الأصلاحات مجال الزراعة والطاقة والأمن الأجتماعي والأتصالات وأسواق المال وبفضل هذه الأصلاحات أصبحت البنى التحية للمؤسسات الأقتصادية قوية وواجه الأقتصاد مختلف الأضطرابات في الأسواق العالمية اذ قام بأنشاء مؤسسات مستقلة وأعاد تنظيم أسواق رأس المال بشكل يتلائم مع الحداثة .

أولاً : الأهمية الأقتصادية لتركيا

تسهم الأهمية الأقتصادية لأي بلد في تحديد اهميته من حيث الموارد التي يمتلكها ذلك البلد ومن حيث تجارته الخارجية وما يمتلكه من عملات صعبة ورؤوس اموال ، كما يجب أن لا يغفل عن الموقع الجغرافي الذي يمثل رأس مال طبيعي ومورد هام من موارد الثروة القومية ، اذ يعد رأس مال حقيق يستطيع الأنسان بمهارته تحويله الى عنصر قوة في العلاقات بين الدول (بدوي ، 1972 : 107) ، وتركيا تمتاز بموقع جغرافي هام كونها تشكل جسراً برياً يربط بين قارتي اسيا واوربا ، وتطل تركيا ايضاً على البحر الأسود من جهة الشمال اذ تسيطر على مضيقي البسفور والدردنيل الذين يعدان من المنافذ الوحيدة للبحر الأبيض المتوسط من جهة الجنوب ، فضلاً عن انها تطل بسواحل طويلة على بحري ايجة ومرمرة ،فهي تعد حلقة الوصل بين اغنى ثلاث مناطق في العالم ، القوقاز ، أوراسيا ومنطقة الشرق الأوسط (محمود ، 2003 : 15) ، وهذا الموقع جعل من السهل الوصول منها الى 55 دولة من دول العالم مما ساعد على جذب رؤوس الأموال ورجال الأعمال لمتابعة أعمالهم فيها مما جعلها ايضاً موقعاً سياحياً ممتازاً (عبد الحميد ، 2013 : 190) ، ومن بين أهم الأصلاحات البنيوية التي عملت بها الأدارة التركية بهدف الأندماج مع المجموعة الأوربية فضلاً عن تجاوز الأخفاقات الأقتصادية التي شهدتها وهي : (الحيدري ، 2015 : 84)
تقليص دور القطاع العام ، العمل بضريبة القيمة المضافة ، وتوجهها نحو خصخصة المشاريع الأقتصادية للدولة من خلال قيامها بتشجيع الأستثمار الأجنبي وتحجيم الدعم المالي من الخزانة وتقليص دور الحكومة والتركيز على الأستثمارات الأساسية ، فضلاً عن التشريعات التي تخص الأستثمار الأجنبي لتحقيق التقارب بين تشريعاتها وتشريعات الأتحاد الأوربي .

أما أهم تغييرات حكومة حزب العدالة والتنمية في كافة الميادين تعزيزاً للتطور الأقتصادي منها (عمر ، 2007 ، http:// www. Asharqalarabi.org.uk)

قيامهم بالعديد من الأصلاحات الأقتصادية لتثبيت دعائم الأقتصاد التركي لاسيما القطاع الصناعي ، كما عملت على جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتوجه نحو الخصخصة لتفعيل وتحفيز الأنتاج والصادرات والعمل على بناء علاقات وطيدة مع الدول ، والحفاظ على التضامن الأجتماعي ، والعمل على ازالة التفاوت بين طبقات المجتمع التركي ورفع مستوى الدخل .

تخطت حكومة حزب العدالة والتنمية الأزمات الأقتصادية ، اذ أعادت هيكلة الأقتصاد والبنى التحتية ، ورفع القدرة التنافسية على الصعيد الدولي وأصلحت الموازنة العامة مما جعلها في حالة استقرار واعادت الثقة للمؤسسات والمستثمرين بقوة الأقتصاد التركي (الدباغ ، 2010 : 185) كما واصلحت السياسة النقدية التي كانت تعاني قبل مجيء حزب العدالة والتنمية من توالي الأنهيارات في قيمة الليرة ، وتدهوراً ملحوظاً في الجهاز المصرفي واداء البنوك ، فقد ثبتت حكومة العدالة والتنمية بداية قيمة العملة ثم قامت بالسيطرة على التدفقات النقدية داخل الأقتصاد التركي وأصلحت عمل وأداء المصارف (Alp and Elekdag , 2011 : p (17)، وبهدف تسهيل التعامل مع البنوك ولتسهيل الحسابات بين المواطنين تم ازالة ستة اصفار من الليرة التركية في عام 2005 مما ساهم في جعل العملة المحلية اكبر قيمة ومكانة من ذي قبل (Devrim,2012:p120) ، كذلك من ضمن اهتمامات حكومة حزب العدالة والتنمية تسهيل نظام الضرائب وتخفيض معدلاتها وتقليل انواعها كما وسعت ووظفت جهودها بأتجاه الأنظمام الى الأتحاد الأوربي لخدمة اقتصادها ووظفت ذلك لأصلاح الأختلالات الهيكلية التي يعاني منها الأقتصاد التركي (صقر ، 2007 : 9)

كما وقد اتجه متوسط دخل الفرد نحو الأرتفاع نتيجة للأسباب اللآتية : (صندوق النقد الدولي ، 2009 على الموقع الألكتروني www.imfo.org)

1 – زيادة الأستثمارات الأجنبية لأعلى مستوياتها في الأقتصاد التركي . 2 – ارتفاع مستوى الصادرات .
3 – انخفاض معدلات التضخم بنسب كبيرة .

وانخفضت الديون الخارجية ويعود الأنخفاض في معدلاتها الى مجموعة مؤشرات ايجابية منها (هاتكي ، 2009 على الموقع الألكتروني www.Misbahalhurriyya.org)

1 – الكفاءة بأستخدام القروض الممنوحة . 2 – التقليل من تفشي الفساد في المؤسسات الحكومية .
3 – التوسع في عملية الخصخصة . 4 – زيادة تدفق الأستثمارات الأجنبية الى تركيا . 5 – ارتفاع الصادرات

ولابد من الأشارة الى سعر الفائدة الذي يعد في تركيا من اعلى المعدلات عالمياً (Kannan,2009 :http:// www.ssrn.com)

الا انه وبعد عام 2002 انخفض معدل النمو لسعر الفائدة للأسباب الآتية : (www. alwasat.com.kw)

1 – الأسقرار السياسي بعد فوز حزب العدالة والتنمية . 2 – اعادة الثقة بالسياسة الأقتصادية المتبعة .
3 – التقليل من ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية . 4 – اعادة الثقة بالجهاز المصرفي للدولة .

ثانياً : الأصلاحات في الأقتصاد التركي

بعد ان كانت تركيا تعاني من ازمة اقتصادية كبيرة ومع مجيء حكومة حزب العدالة والتنمية اصبح الأصلاح الأقتصادي من اهم القضايا في السياسة الداخلية والخارجية لتركيا ، ولكي تتجاوز الحكومة هذه الأزمة قامت بتغيير بعض المبادئ الأساسية التي يعتمدها صندوق النقد الدولي لمعالجة الأزمة الحاصلة في الأقتصاد التركي ، فتم العمل بنظام الصرف المرن بدلاً من العمل بنظام الصرف الثابت وفسح المجال للأعتماد على استثمارات القطاع الخاص لتجاوز الكثير من المشاكل من بينها مشكلة البطالة ، والعمل على مكافحتها من خلال تشغيل طبقة الشباب العاطلين ، مما اسهم في خفض معدلات البطالة و كذلك تجاوزت معدلات الأستثمار نسبة (30%) من ال GDP ، وعملت بالعديد من الأجراءات بهدف الأصلاح من بينها : (اوزوتورك ،2010: 49)

1 – خفض النفقات وزيادة التقشف .
2 – العمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج بشكل مباشر .
3 – القيام بأصلاح التعليم المهني وتحسين بيئة العمل وحل مشكلة الأيدي العاملة .

4 – العمل على توفير الطاقة وتأمينها بأسعار اقتصادية على المدى البعيد .
5 – اصلاح الأجهزة الأدارية للدولة والعمل بشفافية والقيام بالمراقبة والمحاسبة .

كما قامت الحكومة بخفض نفقاتها لأبعد مدى من خلال الغاء عدد من الوزارات ودمج العدد الآخر مع بعضها ، وقامت بتشكيل لجان متخصصة لملاحقة المفسدين ، وكخطوة للأصلاح الأقتصادي ، قامت الحكومة بمحاربة الفساد بين طبقات المسؤولين رفيعي المستوى في دوائر الدولة ، والتوجه نحو الأصلاح ومكافحة الفساد ، ومشكلات البطالة بتشجيع الأستثمار وفسح المجال لأقامة المصانع والشركات التي تنتج من اجل التصدير ، مما اسهم في خفض معدلات البطالة بشكل كبير ، كما وهناك حزمة من السياسات الأصلاحية التي اتبعت في تركيا من اهمها : (حاتم ،2005 : 372)

ثالثاً : الأستثمارات الأجنبية المباشرة

كان الدافع الذي دعى الأتراك لتشجيع الأستثمار الأجنبي هو أن التطورات التي شهدها أقتصاد تركيا ارتبط بعملية الخصخصة وتحفيز الأستثمار ، فقد شجعت تركيا الأستثمار الأجنبي في مجالات محددة من قبل الحكومة ودعمتها من خلال تقديم التسهيلات اذ شرعت القوانين التي تشجع الأستثمار الأجنبي (العلاق ، 2005 : 140)، وصل تدفق الأستثمارات الأجنبية الى تركيا الى 22مليار دولار في عام 2007 حيث احتلت المرتبة السابعة عشر من بين أكبر الأقتصادات بالعالم والمرتبة السادسة في أوربا (Financial Services in Turkeyh,2014:P59) ، كما وقدمت الحكومة برنامج حوافز جديد للأستثمار بهدف تشجيع الأستثمارات وتقليل الأستيرادات من السلع الوسيطة والحيوية للقطاعات الأستراتيجية ويهدف هذا البرنامج لتقليل عجز الحساب الجاري وزيادة دعم الأستثمار خاصة بالمناطق الأقل تقدماً ، فضلاً عن تشجيع قطاعات الأنشطة التجميعية ودعم الأستثمارات بهدف نقل التكنولوجيا و هذا البرنامج صدر عام 2012 لتمكين المستثمرين المحليين والأجانب من الوصول اليها من خلال أربعة برامج وهي : (Decree of The Council of Ministers,2012:www.invest.gov.tr)

1 – برنامج الحوافز للأستثمار العام .
2 – برنامج الحوافز للأستثمار الأقليمي .
3 – برنامج الحوافز للأستثمار واسع النطاق .
4 – برنامج الحوافز للأستثمار الأستراتيجي .

ونظراً لموقع تركيا الجغرافي وما تتمتع به من خصائص اقتصادية جعلتها سوقاً جاذباً لعدد كبير من المستثمرين ومن بين أهم الأسباب التي ساعدت على ذلك الآتي : (عذاب ، 2007 : 36)

موقها الجغرافي الأستراتيجي الذي يمثل رأس مال طبيعي فضلاً عن كونه جسراً يربط بين قارتي اسيا واوربا ،وفرة البنى التحتية الأساسية والتكنولوجية ، كذلك ما تمتلكه من خبرة صناعية في مختلف المجالات وتوفر العمل الرخيص المتمثل ب (الأجور المناسبة).والمناخ الاستثماري المتحرر الخاضع للأصلاحات و توافر الحوافز المناسبة والضرائب المنخفضة ،ووجود سوق محلي ضخم وقريب من الأسواق العالمية ، فضلاً عن كونه ممر ومحطة لنقل الطاقة الى أوربا .

جدول (1) التدفق السنوي للأستثمار المباشر الى تركيا للمدة 2011 – 2015 (المقدر ب مليون دولار امريكي)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي الأستثمار الأجنبي المباشر(الصافي)	16,182	13,284	12,384	12,523	16,957
الأستثمار بالأسهم (الصافي)	14,145	10,126	9,310	8,315	11,595
التدفقات الواردة	16,136	10,759	9,878	8,576	11,959
تدفقات التصفية الصادرة	1,991	633	568	261	364
معاملات الدين فيما بين الشركات *	24	522	25	113-	1,206
العقارات (الصافي)	2,013	2,636	3,049	4,321	4,156

*القروض التي تأخذها الشركات ذات رأس المال الأجنبي من الشركاء الأجانب

المصدر : اعداد الباحثة بالأعتماد على بيانات البنك المركزي لجمهورية تركيا (www.invest.gov.tr).

من خلال الجدول (1) نلاحظ ان اجمالي الأستثمار الأجنبي المباشر قد بلغ عام 2011 (16,182) مليون دولار وانخفض لعام 2012 الى (13,284) مليون دولار واستمر بالأنخفاض الى ان عاد وارتفع عام 2015 ليبلغ (16,957) مليون دولار وهذا الحال مع الأستثمارات بالأسهم والتدفقات الواردة التي اخذت اقيامها بالتذبذب ، الا اننا نلاحظ ومن خلال الجدول ان الأستثمار في العقارات اخذ بالتزايد للمدة نفسها من عام 2011 لغاية عام 2015 وكان بتزايد مستمر نتيجة استقرار الأوضاع الأقتصادية والأمنية في تركيا .

جدول (2) صافي تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الأجمالي للمدة (2002 – 2015)

السنوات	صافي تدفقات الأستثمار الأجنبي	نسبة الأستثمار الأجنبي الى الناتج المحلي الأجمالي
2002	1,08	0,5
2003	1,70	0,6
2004	2,78	0,7
2005	10,03	2,1
2006	20,1	3,8
2007	22,04	3,4
2008	19,8	2,7
2009	8,58	1,4
2010	9,09	1,2
2011	16,182	2,1
2012	13,284	1,7
2013	12,384	1,5
2014	12,523	1,5
2015	16,957	

المصدر : تم تجميع البيانات من قبل الباحثة بالأعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال بيانات الجدول (2) نلاحظ ان نسبة الأستثمار الأجنبي الى الناتج المحلي اخذت بالتزايد من عام 2002 الى ان بلغت اعلى نسبة لها عام 2006 ثم اخذت بالأنخفاض المستمر لغاية عام 2010 وعادت هذه النسبة لترتفع عام 2011 ثم اخذت بالأنخفاض ، الا ان ذلك لا يعني بالضرورة انخفاض صافي التدفقات للأستثمار الأجنبي فلو قمنا بأستخراج المعدل لصافي التدفقات من عام 2002 لغاية 2008 سنجد انه يبلغ (11,08) مليون دولار ، واذا استخرجنا المعدل للمدة من عام 2009 لغاية عام 2015سنجد انه يبلغ (12,71) مليون دولار اي ان صافي التدفقات الأستثمارية الى تركيا في زيادة .

رابعاً : تطور التجارة الخارجية في تركيا

تسهم التجارة الخارجية بل وتعد معياراً لتطور الدول وتحقيق التوازن في صادراتها من السلع والخدمات واحتياجاتها منها من العالم الخارجي وسنتطرق الى الميزان التجاري من خلال عنصري الصادرات والأستيرادات للفترة ما بعد 2002

1 - الصادرات الكلية : والتي تتألف بدورها من الصادرات السلعية والصادرات الخدمية ، اذ ارتفعت الصادرات الخدمية لا سيما في قطاع السياحة اذ ان هذا الأرتفاع يعود الى زيادة تدفق السياح الأجانب الى تركيا ، وارتفاع قيمة الليرة التركية من جهة اخرى ويعود ارتفاع الصادرات السلعية الى :

أ – تشجيع القطاع الخاص في عمليات التصدير . ب – منح وتقديم اعفاءات للصادرات .

ج – تعزيز العلاقات التجارية بين الدول المجاورة لاسيما مع العراق بعد عام 2003.

د – الوضع السياسي والأقتصادي المستقر في تركيا . ه – اصدار الليرة التركية كعملة جديدة في تلك الفترة .

و – بدء مفاوضات انضمام تركيا للأتحاد الأوربي .

2 - الأستيرادات الكلية : والتي تتألف بدورها من الأستيرادات السلعية والأستيرادات الخدمية ، وتشكل المواد التحويلية الحجم الأكبر من نسب الأستيرادات الكلية التركية ، وتتمتع الأستيرادات بأهمية كبيرة لأقتصاد اي بلد لاسيما في الأقتصاد التركي ، اذ عن طريقها يتم سد النقص الذي يعاني منه الأقتصاد من المواد الأولية والمستلزمات الداخلة في عمليات الأنتاج المحلي والأستثمار .

وقد ارتفعت نسبة الأستيرادات السلعية والخدمية بعد عام 2002 ويعود سبب ارتفاع حجمها للأسباب الاتية :
أ – التوسع في عملية الأنفتاح الأقتصادي . ب – ارتفاع نسبة تدفق الأستثمار الأجنبي المباشر الى داخل تركيا
ج – انضمام تركيا الى الأتحاد الجمركي الأوربي . د – تشجيع رأس المال المحلي على الأستثمار
ه – توسع عملية الخصخصة وزيادة حجم القطاع الخاص في تركيا(سليمان ، 2009 : www. iqtissadiya.com)

واكبر نسبة من الأستيرادات هي من المواد التحويلية حيث تفوق نسبتي البضائع الرأسمالية والأستهلاكية مجتمعة ، والتي تشكل المكونات الأخرى لهيكل الأستيرادات التركية التي تأتي بالمركز الثاني والثالث على التوالي .(ايلكين ، 2001 : 5)

ومن خلال بيانات الجدول (3) نلاحظ ان :

1 - حجم اجمالي التجارة الخارجية لتركيا ارتفع من (87,6) مليار دولار عام 2002 ليصل في عام 2016 الى (341,207) مليار دولار، وان ارتفاع حجم التجارة الخارجية كانت له انعكاسات ايجابية على حجم الناتج المحلي الأجمالي التركي .

2 – فيما يتعلق بالصادرات السلعية فقد ارتفعت من (37) مليار دولار عام 2002 الى (142,606) مليار دولار عام 2016 ،

3 – كما حققت الأستيرادات ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة نفسها (2002 – 2016) اذ بلغت الأستيرادات عام 2002 (51,5)مليار دولار واستمرت بالأرتفاع الى ان بلغت عام 2016 (198,601) مليار دولار الا ان عام 2013 شهد اعلى ارتفاع للأستيرادات اذ بلغت (251,661)

4 – اما الميزان التجاري الذي سجل عجزاً على الدوام ففي عام 2002 بلغ الحجز في الميزان التجاري (15,4) مليار دولار واستمر العجز بالأرتفاع حتى بلغ عام 2016 (55,995) مليار دولار ، اما عام 2011 فقد بلغ العجز ذروته في اعلى معدل له اذ بلغ (105,935) مليار دولار .

جدول (3) التجارة الخارجية والتبادل التجاري في تركيا للمدة(2002 – 2016) المقدر بملايين الدولارات الأمريكية

السنوات	الصادرات (سعر البضائع مسلمة على ظهر الباخرة)	الاستيرادات (السعر يشمل تكلفة الشحن والتأمين)	حجم التجارة	الميزان التجاري	نسبة الصادرات الى الواردات
2002	36	51,5	87,6	15,4-	69,9
2003	47,2	69,3	116,5	22-	68,1
2004	63,1	97,5	160,7	34,3-	64,8
2005	73,4	116,7	190,2	43,2-	62,9
2006	85,5	139,5	225,1	54-	61,3
2007	107,72	170,063	277,334	62,791-	63,1
2008	132,002	201,916	333,963	69,959-	65,4
2009	102,143	140,929	243,072	38,786-	72,5
2010	113,883	158,544	299,427	71,661-	61,4
2011	134,907	240,842	375,749	105,935-	56
2012	152,462	236,545	389,007	84,083-	64,5
2013	151,803	251,661	403,464	99,859-	60,3
2014	157,610	242,177	399,787	84,567-	65,1
2015	143,839	207,234	351,073	63,395-	69,4
2016	142,606	198,601	341,207	55,995-	71,8

المصدر : اعداد الباحثة بالأعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي وبيانات المعهد التركي للأحصاءات (TurkStat)

خامساً : السياسة التجارية المتبعة

سعت تركيا الى الأصلاحات على صعيد تجارتها الخارجية عن طريق تبني سياسة تحرير التجارة وتخفيض التعريفات الجمركية والأهتمام بالصادرات مما اسهم في نمو التجارة الخارجية على نحو ملحوظ وتضاعف حجمها وتحولت الصادرات من المنتجات الزراعية لصالح المنتجات الصناعية (حمادي ، 2004 : 75) اذ ان المنتجات الصناعية تشكل الغالبية العظمى من نسبة الصادرات التركية اذ تحتوي منتجات مصنعة اصلها مواد زراعية ، ومنتجات الحديد والصلب والملابس والمنتجات النفطية المصنعة والمنسوجات القطنية الطبيعية والصناعية كما وتأتي في المرتبة الثانية الصادرات من المنتجات الزراعية والحيوانية أما الأستيرادات أكبر نسبة منها تشكل المواد التحويلية اذ تفوق نسبة البضائع الرأسمالية والأستهلاكية مجتمعةً والتي تشكل المكونات الأخرى لهيكل الأستيرادات التركية التي تأتي بالمركزين الثاني والثالث على التوالي (ايلكين ، 2001 : 5) ، فقد بذلت تركيا جهوداً كبيرة في تنسيق الأنظمة الضريبية وتحسين التشريعات المتعلقة بعمل الجمارك والتشريعات الفنية وحماية حقوق الملكية الفكرية ومكافحة الأغراق وتطبيق مختلف الأجراءات الوقائية ، كما وقامت الحكومة التركية بتعديلات مهمة تتعلق بقانون الجمارك بعد عام 2002 ومن ابرز تلك التعديلات (العلاقات الأقتصادية التجارية بين مصر وتركيا ، 2003 : 4-10)

1 – تكون السلع المستوردة تحت اجراء الأستيراد المؤقت لمدة 24 شهراً .
2 – منح اعفاء لبعض الأستيراد المؤقت الجزئي من رسوم الأستيراد .
3 – الغاء احتكار عملية الحفظ في المخازن .
4 – بالأمكان بقاء البضائع لمدة غير محددة تحت الأجراءات الجمركية لأسباب امنية ولتحسين التسهيلات الجمركية وللسيطرة على تجارة العربات المتحركة آلياً واكتشاف المواد النووية .
5 – توجد مكاتب جمركية في تركيا خاصة بالسيارات والدراجات النارية واجزائها وصناعة النسيج والمنتجات النفطية .
6 – عملت الأدارة الجمركية التركية لتقليل الفحص المادي بحيث لا يزيد عن 5% للواردات و2% للصادرات.

استطاعت تركيا من تطوير الأقتصاد التركي من خلال تفعيل السياسات الضريبية ، ودعم القطاعات الحيوية وتطوير السياسات الأستثمارية ، وهذه السياسات لاقت نجاحات كبيرة ، اذا من خلال تحرير التجارة الخارجية لتركيا فقد قدمت الدعم والتسهيلات من خلال الغاء استيراد السلع التي تخضع لنظام الحصص مع تخفيض معدل التعريفة الجمركية ، وزيادة ائتمانات التصدير التي تتمتع بالدعم من قبل الدولة لتشجيع التصدير للخارج ، كما قامت تركيا بأعادة النظر وتحسين العديد من التشريعات في الجمارك واتخذت اجراءات وقائية وتشريعات فنية ، وعملت على مكافحة الأغراق ، وحماية الملكية الفكرية .

المبحث الثالث / التحديات التي تواجه اقتصاد العراق في المرحلة الراهنة وامكانية جذب الأستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول :واقع الأقتصاد العراقي بعد عام 2003

اولاً : تسيد النفط والأختلالات الهيكلية

بعد رفع العقوبات الأقتصادية التي دامت ثلاثة عشر عاماً والتي اسهمت في حصول اختلالات واضحة في الهياكل الأقتصادية والقدرات الأنتاجية عام بعد اخر نتيجة الأحداث التي تزداد سوءاً بسبب الخراب الذي لحق بالبنى التحتية نتيجة الحروب مما ادى الى اختلال هيكل التجارة الخارجية وارتفاع معدلات البطالة والتضخم ، قادها تراجع دور الدولة وعدم فسح المجال للقطاع الخاص للقيام بدوره في النشاط الأقتصادي ، وما خلفته العقوبات الأقتصادية من فوضى عارمة في شتى المجالات ونتيجة للحرب الأخيرة التي خاضها العراق والتي نتج عنها تدمير لبناه التحتية وامكاناته الأقتصادية ، اعتمدت التجارة في العراق ولسنوات عديدة على عوائد النفط مما عمق من حجم اختلال هيكلها الأقتصادي لصالح الأستيرادات والتي ضمت في اغلبها سلعاً استهلاكية غزت الأسواق المحلية ، وان الأعتماد على عوائد النفط امراً ليس بالحديث فهو الوسيلة الوحيدة لتمويل بقية القطاعات الأنتاجية ، وبدلاً من استخدام عوائد النفط في تطوير امكانياته الأقتصادية وتحويل تلك العوائد لدعم القطاعات الأنتاجية في الأقتصاد ، الا انها توجهت الى تسديد مبالغ الأستيرادات من المستلزمات الأنتاجية .

كان العراق منذ اواخر الخمسينيات ولغاية عام 2003 ينتهج سياسة تجارية حمائية ، وكان الأقتصاد العراقي يعتمد على نفسه مستخدماً عوائد النفط في تمويل القطاعات المختلفة ودعم الهياكل الأنتاجية وكان القطاع العام هو القطاع الوحيد الذي يدير الأستثمارات في الجوانب الأقتصادية كافة، أما القطاع الخاص فقد لقي تحجيماً في تلك الفترة لممارسة الأنشطة الأستثمارية ، اما بعد عام 2003 تحول الأقتصاد وبعد رفع العقوبات الأقتصادية المفروضة عليه وبدون سابق انذار الى آلية السوق على أطلال وبقايا اقتصاد انهارت مؤسساته وهياكله الأنتاجية وخربت بناه التحتية نتيجة فرض العقوبات الأقتصادية والحرب العسكرية وما خلفته من دمار جراء القصف الجوي للمراكز الحيوية والأستراتيجية والبنيوية للأقتصاد فضلاً عن اعمال السلب والنهب الذي تعرضت له المؤسسات الحكومية ، وفي اطار التحول وما ترتب عليه من فتح الأسواق تجاه التجارة العالمية اذ تحول الأقتصاد من اقتصاد يعتمد على الحماية الى اقتصاد حر الا ان هذا التحول خطيراً على بلد نامي مثل العراق تم انقطاعه لفترات طويلة عن العالم الخارجي بسبب الظروف التي مر بها ، ويوما بعد يوم وجد العراق نفسه معتمداً على الخارج في توفيراغلب احتياجاته وازدادت استيراداته بصورة ملحوظة من السلع الغذائية والأستهلاكية ، اما المصدر الرئيس الذي يمد البلد بالعملة الصعبة فهو النفط اذ ان معظم صادرات العراق هي من النفط الخام .

لم يستطع العراق طيلة الحقب التي مرت عليه ان يبني قاعدة انتاجية متنوعة ، على الرغم من امتلاكه ميزة نسبية في موارده الطبيعية من الأراضي الصالحة للزراعة وتوفر المادة الخام النفطية ، الا انه ومنذ اكتشاف تلك المادة اقتصرت عمليات البحث والتنقيب والأستخراج والتصدير تحت حضانة الشركات الأجنبية بسبب امتلاكها للقدرات الفنية والتقنية ، وهذا مقترن بمصالحها الخاصة ، وكان دور كبير للتخلف في بناه التحتية نتيجة ظروف العقوبات الأقتصادية والحرب ، مصحوباً في حصول تخلف واضح للعيان في القطاع الزراعي شمل الآلات والأساليب وتردي الأراضي الزراعية وانتشار التملح بسبب الأفتقار الى مشاريع الأرواء واستصلاح الأراضي ،مما انعكس ليس فقط على هذا القطاع وانما امتد ليشمل القطاع السياحي ، مما انعكس على ضعف عامة القطاعات الأنتاجية . (الكناني ، 2013 : 201)

ثانياً : الأغراق السلعي

يعرف الأغراق السلعي على انه " بيع السلعة في الأسواق الأجنبية بسعر أقل من الكلفة " (كريانين ، 2007 : 149) ، ويعد الأغراق من ابرز السياسات التي اتبعت من قبل دول الجوار تجاه العراق بعد عام 2003 ، اذ تعرض العراق لموجة كبيرة من الأغراق السلعي والذي كانت له نتائج سلبية على الواقع الأقتصادي ، اذ اغرقت الأسواق المحلية وتم غزوها بالكثير من السلع الأستهلاكية وبأسعار اقل بكثير من اسعار السلع المماثلة التي من الممكن انتاجها في الداخل .

ثالثاً : آثار تحرير التجارة الخارجية

ان الأنغماس في عملية التحرر والأنفتاح في التجارة جعل الأقتصاد غير المنظم يهيمن على النشاط الأقتصادي في العراق مما ولد عدة تشوهات وانحرافات في هياكله الأقتصادية والأجتماعية مما زاد من حدة الفقر نتيجة ارتفاع معدلات البطالة ، وهذاالأمر انعكس على تخلف القطاعات الأقتصادية الأخرى ، لاسيما القطاع الصناعي الذي اصيب بالشلل نتيجة اتباع سياسة تجارية مشوهة غير فاعلة لم تستطيع التحكم والسيطرة على حجم الأستيرادات العشوائية مما جعل السلع المحلية العراقية تعيش حالة من الحرمان بأتجاه ايجاد موطئ قدم لها في الأسواق العالمية والمحلية حتى ، نتيجة كون السلع المستوردة تتمتع من قبل بلدانها بدعم وحماية كبيرين ، وقد انعكست آثار التحرير التجاري على مختلف القطاعات .

المطلب الثاني : **تجارة العراق الخارجية بعد عام** 2003

اولاً : **السياسة التجارية المتبعة في العراق** (**الشريفي** ، 2016 :)

يمكن تصنيف أدوات السياسة التجارية التي اتبعت في العراق بعد عام 2003 في ظل قرار (54) الى مايأتي :

1 – الأدوات السعرية (غير المباشرة) - وتتضمن الآتي :

أ – التعريفة الجمركية . ب – الرسوم والأجور الجمركية للتصدير والأستيراد .

ج – التقييم الجمركي . د – الأعانات الحكومية للتصدير .

2- القيود الكمية (المباشرة)

ا – المحظورات من التصدير والأستيراد . ب – الأجراءات لأستحصال التراخيص للتصدير والأستيراد .

ج – متطلبات التسجيل للعمل في الأستيراد . د – الجوانب الفنية وادارة اعمال الجمارك

ه – تدابير اخرى تخص بعض الأمور التنظيمية التي توقف العمل بها بعد 2003

و – الأجراءات الصحية والبيئية ذات الصلة بالتجارة والتي تعد سارية حتى الآن .

3 – سياسة الحكومة العراقية لضمان حماية الملكية الفكرية

يتبنى العراق سياسة حماية حقوق الملكية الفكرية ، ويهدف الى تفعيلها لتصحيح المسار الأقتصادي بأتجاه تحقيق التنمية الأقتصادية ، ولتحقيق الهدفين الآتيين :

أ – شمول اشباه المواصلات وانواع النباتات بالحماية .

ب – مطابقة النظام القانوني للبلد بمتطلبات اتفاقية الملكية التجارية ذات الصلة بالتجارة (TRIPS)

اذ تم اجراء العديد من التعديلات على مختلف القوانين المتعلقة بالممارسات التجارية في جوانب متعددة بقرار من سلطة الائتلاف رقم (80) في 26- 4 -2004 والتي شملت قانون العلامات التجارية والدلالات رقم (21) لعام 1907، وقانون التعديلات على العلامات والأوصاف التجارية رقم (21) لعام 1957 ، وقرار براءات الأختراع والعينات الأقتصادية رقم (65) لعام 1970، وقانون براءة الأختراع والتصميم الصناعي والمعلومات غير المعلنة والدوائر المتكاملة وتنوع النباتات ، فضلا عن التعديل على قانون حقوق الطبع وغيرها من القرارات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية ، علماً بعدم فرض اي رسوم على تجديد التصاميم الصناعية ورسوم العلامات التجارية وبراءات الأختراع والتصاميم الصناعية .

4 – الأجراءات الضريبية

تسعى الحكومة العراقية لتهيئة وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين النظام الضريبي، من خلال فرض ضرائب على المبيعات ، فضلا عن العمل بالرسم الأستيرادي الحالي وقيمته (5%) والمتمثل ب (ضريبة اعادة الأعمار) الذي ترغب الحكومة بتحويلها الى رسم تصديري موحد بأعفاء منخفض النسبة ، اما ضريبة الدخل فقد تم تعديلها بقانون رقم (49) لسلطة الائتلاف في 20 / 4 / 2004 الذي اكد على شمول ذوي الأعمال وموظفي القطاع الخاص بضريبة الدخل الشخصية المباشرة ، وتوسيعها لتضم موظفي القطاع العام والموظفين المدنيين ، كما وتم اقرار قانون الضريبة المشتركة واعادة اقتطاعها من دخول موظفي الشركات بموجب الأمر رقم (49) بعد تعليقها عام 2003 ، وان استئناف هذه الضرائب تم تنفيذه بنسب منخفضة جداً ولا تزيد عن (15%) مقارنة بأقصى نسبة وهي (40%) بموجب نظام ضريبة الدخل لعام 2003 . (وزارة التجارة ، 2005 : 75)

5 – توسيع العمل بالمناطق التجارية الحرة

مع انتشار تواجد المناطق الحرة خلال الحقبة السابقة وانشاءها والعمل بها ، لدورها البارز في النشاط الأقتصادي لاقتصادات الدول النامية والمتقدمة على السواء ، ويعود انشاء المناطق التجارية الحرة في العراق الى عام 1997 بعد الدراسة التي تقدم بها مجموعة من الخبراء العراقيين حول اقامة منطقة حرة في جنوب العراق ، ونتج عنها اصدار قانون رقم (3) بتاريخ 1998/8/5 (قانون المناطق الحرة ، 1998) ، وتأسست بموجبه الهيئة العامة للمناطق الحرة ، ومن أهم اهدافها : (الهيئة العامة للمناطق الحرة)

أ – ادخال تكنولوجيا متطورة . ب – توسيع الأستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي .

ج – خلق فرص عمل . د – زيادة حجم الصادرات وزيادة النقد الأجنبي .

وللمناطق الحرة دور فاعل في النفاذ للأسواق من خلال تحرير التجارة و تسهيل العمليات التبادلية التجارية ، اذ شرع قانون رقم (3) لعام 1998 لتنظيم عمليات التبادل التجاري في المناطق الحرة الحرة في العراق ، وتم بموجبه اعفاء السلع المصدرة والمستوردة من الرسوم الجمركية والضرائب كافة ، مما اسهم بتوفير بيئة تجارية ملائمة نسبياً لغرض النفاذ للأسواق .

ثانياً : السياسة التجارية ومتطلبات الأصلاح

ان تحرير التجارة الخارجية يتيح الفرصة للدول النامية بضمنها العراق ، الوصول الى الأسواق الخارجية بعد ان عانت لسنوات من ضيق اسواقها المحلية مما يوفر ويتيح لها الأستغلال الامثل للموارد الطبيعية وتحقيق وفورات في الأنتاج عن طريق الأستفادة من مزايا الأنتاج الكبير والتوسع في الصناعات الأنتاجية التي تتمتع بمزايا نسبية وقدرات تنافسية بالموارد المتاحة وحفز القطاع الخاص ، وفسح المجال للأستثمارات الأجنبية كأول الخطى نحو الأصلاح الأقتصادي وأصلاح التجارة الخارجية ، تميزت السياسة التجارية بعد عام 2003 بعدم وضوحها فقد اعتمدت على صادرات النفط مقابل استيرادات هائلة ذات طابع استهلاكي في ظل الأنفتاح المفاجئ الذي ساد العراق وولد الكثير من الآثارالسلبية في الغالب وتعقيدات على كافة المستويات والأوضاع الأقتصادية للبلد وان انتشال العراق من هذا الوضع يتطلب استراتيجية اقتصادية تستطيع وضع الأقتصاد على المسار الصحيح للأصلاح .

1 - اصلاح السياسة التجارية

كان من تبعات التحرر والتوجه نحو اقتصاد السوق الذي يعني تبني الملكية الخاصة كأتجاه نحو التخصص الذي ينجم عنه حرية في اتخاذ القرارات والتملك فضلاً عن حرية الأختيار للمنتجين والمستهلكين تحت مايعرف بمبدأ كمال السوق في ظل المنافسة الكاملة التي بوجودها سيعمل السوق بكفاءة ومن ثم الأتجاه نحو الأصلاح الأقتصادي الذي يهدف الى رفع الطاقة الأنتاجية وزيادة درجة مرونة الأقتصاد التي تنعكس بالأيجاب على الأقتصاد وتتلافى الأزمات الداخلية والخارجية من خلال تدعيم القدرات التنافسية ، ويتم الأصلاح بدءاً من السياسة التجارية بوصفها الأساس المتحكم في النشاط الأقتصادي عبر التقليل من القيود المفروضة على السلع كنظام الحصص والتعريفات الجمركية والعمل على تصحيح آلية الأسعار وتقليل الدعم قدر الأمكان واصلاح سوق العمل فضلاً عن القيام بتعديلات واصلاحات على النظام المالي والمصرفي وفسح المجال امام القطاع الخاص للعمل في هذا المجال وفسح المجال ايضاً امام المصارف الأجنبية ، و انتهج العراق سياسة انفتاحية واسعة النطاق تجاه العالم الخارجي من خلال سعيه لتأسيس قاعدة اقتصادية تعمل وفقاً لآليات السوق هدفها تحسين التجارة الخارجية للعراق بعد فترة عقوبات اقتصادية ادت الى تهميش العراق في النظام الأقتصادي العالمي ، مما تسبب في حرمانه من التقدم ومن فرص الأستثمار واستخدام التكنولوجيا لتدعيم الأنتاجية والقدرات التنافسية ، مما جعله يعاني من تركة انعزاله عن العالم ، وان سياسته المتبعة غير كافية لوضعه على المسار الصحيح للمنافسة مع بقية الدول ، ان تحرير التجارة كخطوة ايجابية للنهوض بالأستثمار المحلي نتيجة زيادة عوائد النفط وارتفاع اسعاره مما انعكس بالأيجاب على حجم الأستثمار المحلي المعتمد على عوائد الصادرات ،الا انه وفي صدد تحرير العراق لسياسته التجارية على المدى الطويل فأنه يقابل خياراً مهماً بين العمل على الغاء التعريفات الجمركية ومنح تعريفة مثلى تستطيع دعم اهداف السياسة العامة بشكل اوسع ، وفي اطار الدعم لتسريع عملية الأنضمام لمنظمة التجارة العالمية ، طالبت الجهات المختصة بالمزيد من المعلومات التي تتعلق بالدعم الداخلي والأعانات المقدمة للقطاع الزراعي وسياسات التسعير وتراخيص الأستيراد وقوانين الأستثمار والجمارك وحقوق الملكية الفكرية ، من اجل تعديلها وفقاً لمبادئ المنظمة مع الأخذ بعين الأعتبار مايأتي : (الكناني ،2013 : 165 و 166)

2 - الصادرات العراقية

تعد الصادرات المصدر الأساس لتوفير العملة الصعبة للبلد ، وكلما أزدات نسبة الصادرات كلما كان الأثر ايجابياً على الميزان التجاري الا اننا امام مشكلة تتمثل بكون هيمنة الصادرات النفطية على الجزء الأكبر من اجمالي الصادرات العراقية ، مع ما تمثله من تهديدات تعرض الصادرات لتقلبات الأسواق العالمية وتغير اسعارها ، ومن الملاحظ ان الصادرات الأجمالية لعام 2002 كانت تمثل (12218,8) مليون دولار وتشكل الصادرات النفطية منها لنفس العام (11343,7) مليون دولار ، اما عام في عام 2003 فقد بلغت الصادرا ت الأجمالية (9711) مليون دولار ، وبلغت الصادرات النفطية منها (8348,8) مليون دولار ، ويلاحظ ان الصادرات الأجمالية قد انخفضت لهذا العام بسبب ظروف الحرب الأخيرة الذي تعرض لها العراق في تلك المدة ، أذ بلغت نسبة الصادرات النفطية (86%) من اجمالي الصادرات بينما الصادرات غير النفطية بلغت نسبتها (14%) من اجمالي الصادرات ، ان نسبة مساهمة الصادرات النفطية استمرت بالأرتفاع حتى بلغت في عام 2004 (99%) من اجمالي الصادرات ، ثم بدأت تلك النسبة بالأنخفاض حتى بلغت اقل مستوى لها (96%) لعام 2007 ، ثم لتعود وتصبح (99%) عام 2009 وظلت محافظة على هذه النسبة للأعوام اللاحقة حتى عام 2015 ، ومن خلال بيانات الجدول نلاحظ تذبذب نسب اسهم الصادرات ارتفاعاً وهبوطاً وبنسب متقاربة ، الا ان مايميزها هو تسيد الصادرات النفطية على الصادرات غير النفطية التي لا تشكل سوى نسب ضئيلة لا تجدر بأن يكون لها دور فعال في الميزان التجاري

جدول (4) قيم الصادرات الأجمالية والنفطية للعراق للمدة (2002 – 2015) والمقدرة بملايين الدولارات

السنوات	اجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات	نسبة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات
2002	12219	11344	93%	7%
2003	9711	8349	86%	14%
2004	17810	17700	99.3%	1%
2005	23697	23199	98%	2%
2006	30529	29708	97%	3%
2007	39587	37884	96%	4%
2008	63726	61884	97%	3%
2009	39430	38965	99%	1%
2010	51764	51453	99%	1%
2011	79681	79408	99%	1%
2012	94209	93779	99%	1%
2013	89768	89350	99%	1%
2014	83981	83539	99%	1%
2015	43442	43059	99%	1%

المصدر :اعداد الباحثة بالأعتماد على بيانات

: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، النشرة الأحصائية السنوية ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، أعداد متفرقة .

البنك المركزي العراقي ، النشرة الأحصائية السنوية ، الدائرة العامة للأحصاء والأبحاث ، اعداد متفرقة .

3 - سياسات التصدير في العراق

تستلزم السياسات التصديرية في العراق تأمين الأسواق للصادرات التقليدية كالمواد الخام وبعض المواد الغذائية بغية رفع القدرات التنافسية للمنتجات العراقية المختلفة ، وزيادة الطلب عليها وتقديمها بشكل افضل ، من خلال تطبيق كافة الوسائل والأتفاقات التجارية الثنائية ، لغرض تقليص حجم الفجوة بين الصادرات والأستيرادات قدر المستطاع دون خلق اتجاهات تضخمية أو التأثير على التوازن الأقتصادي .(شفيع،2008: 6

أ – أهمية سياسات التصدير

ان لسياسات التصدير دوراً مهماً في برامج تحرير التجارة الخارجية ، وتبرز أهميتها من خلال الآتي : (Fernandez , 2001 : p64)

1 – توفير العملات الصعبة : اذ يتأتى النصيب الأكبر من موارد العملة الصعبة من ايرادات الصادرات النفطية اذ تغطي الأخيرة على أجمالي الأيرادات العامة ، فضلاً عن تسيد الصادرات النفطية على أجمالي الصادرات العراقية ، في حين الصادرات الأخرى لم تحضى سوى بنسب متواضعة جداً ، ويعني ذلك امكانية سياسة التصدير في توفير الأيرادات الأجنبية لتغطية متطلبات الأنفاق الجاري والأستثماري .

2 – خلق فرص عمل جديدة : اذ يعمل قطاع التصدير على خلق فرص عمل في الأقتصاد وتتزايد فرص عمل القطاعات التي ترتفع قدرتها التنافسية وكفاءتها الأنتاجية ، واجور العمالة مع ارتقاء الأنتاج كماً ونوعاً وكفاءةً ، ولأهمية قطاع النفط في الأقتصاد العراقي وسيطرته على البنية السلعية للصادرات العراقية من جهة ، ولتمتع القطاع النفطي بكثافة في رأس المال ، وعدم استيعابه الأ لجزء يسير من اجمالي العمالة في العراق من جهة اخرى ، لذا فأن قطاع التصدير لم يتمكن من ايجاد فرص عمل جديدة وواسعة تسهم في حل مشكلة البطالة في العراق ، لذا من الضرورة بمكان اعتماد سياسات جديدة تسعى الى تنويع الصادرات العراقية وتوسيع حجم مساهمتها السلعية ، من اجل انشاء فرص عمل جديدة تستوعب عمالة عراقية اضافية ، وعلى الرغم من ذلك فأن العائدات النفطية اسهمت في التمويل اللازم لخلق فرص عمل جديدة ، لاسيما في الدفاع والأمن .

3 – جذب الأستثمار الأجنبي : اذ ان التجارة الدولية تشكل دافعاً مهماً لنمو الناتج والنمو الأقتصادي بشكل اساس من خلال علاقتها بالمؤسسات ، ويظهر الأستثمار الأجنبي لتعزيز نتائج الصادرات للدول النامية من خلال تلك المؤسسات . اما الموقف الذي يتخذ بشأن الأستثمار الأجنبي ففي ظل عدم الوضوح واللايقين الذي تتصف به اوضاع العراق الأقتصادية والسياسية والأجتماعية والأمنية التي تثير الجدل وتجعل البعض يقف بين معارض واخر مدافع عنه ، ونرى ان الأستثمار الأجنبي يعد ضرورياً بشرط توفر الظروف والبيئة الملائمة اذ لابد من توفر قواعد وقوانين لتوسيع الأستثمارات واستيعاب الأيدي العاملة الوطنية وخلق ارتباطات خلفية وامامية بين مختلف القطاعات الأقتصادية والعمل على تأهيل وتدريب العاملين واستقدام الخبراء من الخارج ان اقتضت الضرورة ، الا ان الأوضاع الحالية ليست بالملائمة مما يتطلب خلق اجواء تتلائم مع استقدام الأستثمار الأجنبي على ان يحضى الأستثمار المحلي بالأولوية ، من خلال تدخل الحكومة لصياغة استراتيجية ملائمة لخلق مناخ استثماري متطور عن طريق منح حوافز للمستثمرين وتشجيع الأندماج بين الشركات لتدعيم القدرات التنافسية ، وتنظيم الأسواق وفسح المجال امام القطاع الخاص لممارسة النشاط الأقتصادي وتوفير واقامة مناطق صناعية ورفدها بما تحتاجه من مستلزمات وتسهيل عملية الحصول على المعلومات والبيانات الأحصائية التي تتعلق باقامة المشاريع الأنتاجية ، مما تقدم نستطيع ان نلخص متطلبات جذب الأستثمار في العراق بما يأتي :

1 – توفير الأمن والأستقرار السياسي بشكل تام . 2 – توفير الملاكات الكفؤة .
3 – استحداث الأطر القانونية الملائمة . 4 – اقمة مراكز متخصصة لتقديم المعلومات للمستثمرين.
5 – استحداث مؤسسات تدعم اقتصاد السوق واعدة هيكلة مؤسسات الدولة .
6 – منح المستثمرين الأجانب امتيازات خاصة للاسهام في تشجيعهم على الستثمار .

الأستنتاجات

1 – يعاني العراق من عدم توفر البيئة الملائمة للأستثمارالأجنبي والتي ترتبط بتدني الوضع الأمني وهشاشة البنى التحتية التي تعد من اهم العوامل لقيام الأستثمار المحلي والأجنبي .
2 – على الرغم من كون العراق بلداً ريعيا يعتمد على النفط بالدرجة الأساس الا انه وعلى الرغم ذلك يتمتع بمزايا وموارد اقتصادية وبشرية وبموقع جغرافي متميز يجعل منه اهلاً لقيام الأستثمارات المحلية والأجنبية .
3 – استطاعت تركيا تحفيز الأستثمار المحلي وجذب الأستثمارات الأجنبية من خلال تقديم الدعم وتبني برامج تقدم الحوافز للمستثمرين على نطاق واسع بهدف استقدام التكنولوجيا الحديثة ، لتطوير اقتصادها من جهة ولزيادة صادراتها بعد انعاش التصنيع لديها من جهة اخرى .

التوصيات

1 – تكثيف الجهود من اجل النهوض بالواقع الأقتصادي والأمني والأهتمام بتطوير البنى التحتية لما لها من دور فعال على مستوى الأنشطة الأقتصادية ككل لاسيما استقطاب الأستثمار الأجنبي المباشر .
2 – منح الفرصة والحرية للقطاع الخاص لممارسة النشاط الأقتصادي من خلال تقديم الحكومة له كافة التسهيلات اللازمة من القروض وما الى ذلك للقيام بالأستثمارات في المشاريع الأنتاجية ، ولاسيما المعدة للتصدير .
3 – توسيع الطاقات الأنتاجية للبلد من خلال فسح المجال لتشغيل القطاعات الصناعية المتوقفة ، و توسيع نطاق المناطق الحرة وفي المنافذ الحدودية المهمة .
4- القيام بحملات اعلانية على المستوى المحلي والخارجي ، محلياً من خلال توعية الجمهور بضرورة القيام بالعمليات التجارية والأستثمارية لما لها من اهمية بالغة في الأقتصاد ، اما على الصعيد الخارجي فتتمثل بعمليات الدعاية عن الموارد والأمكانيات المادية المتوفرة في العراق من اجل جذب المستثمرين الأجانب .
5 – تشجيع الأستثمار ليشمل القطاع الخاص واقامة المصانع والشركات التي تنتج من اجل التصدير مما ينعكس دورها على زيادة وتنوع الصادرات ، فضلاً عن تقليص معدلات البطالة في الداخل .
6 – ان عملية جذب الستثمار الأجنبي المباشر قد يترتب عليه تبعية للخارج والدليل على ذلك شركات التراخيص النفطية ، لذا لابد من فرض مسؤولية اجتماعية على الشركات المستثمرة داخل البلد كأن تفرض عليهم اعادة تأهيل البنى التحتية المجاورة كتبليط الطرق ، او القيام بعمليات التنظيف للمناطق التي تستثمر فيها ، او تشغيل العاطلين عن العمل في الداخل .

المصادر

1 – ابو شرار ، علي عبد الفتاح ، 2013 ، الأقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط3 .
2 - ابو قحف ، عبد السلام ، 1988 ، اقتصاديات الأستثمار الدولي ، المكتب العربي الحديث ، ط1،القاهرة
3 – الحافظ ، مهدي، 2007 ، تشجيع الأستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق ، بحث مقدم الى الندوة العلمية (دور الأستثمارالأجنبي في الأقتصادات العربية ، معهد التقدم والسياسات الأنمائية واتحاد رجال الأعمال العراقيين ، لبنان
4 - الدباغ ، مثنى عبد الرزاق . 2010 ، الأصلاح والتغيير في تركيا ، رؤية اقتصادية ، دراسات اقليمية ، العدد (6) مركز الدراسات الأقليمية ، جامعة الموصل .
5 - الدراسات الأستراتيجية ، 2004 ، تقرير عن الأستثمار والخصخصة ، صادر عن مركز الدراسات الأستراتيجية ، الكويت .
6 – الحيدري ، حيدر عبد الرزاق خلف ، 2015 ، مكانة تركيا في المدرك الأستراتيجي الأمريكي دراسة مستقبلية ، اطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية ، مقدمة الى كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين .

7 – الصوص ، شريف علي ،2011، التجارة الدولية الأسس والتطبيقات ،دار اسامة للنشر والتوزيع ، الأردن – عمان
8 – العبود ، عبد الأمير رحيمة ، 2011 ، دراسات في الأقتصاد الدولي / اراء اقتصادية واجتماعية .
9 – العربي ، بو زيان ، 2000 ، سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الأقتصاد الموجه والأصلاحات ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التخطيط ، مقدمة الى كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التيسير ، جامعة الجزائر .
10 – القحطاني ، محمد بن دليم ، 2003 ، مدى مساهمة نظام تقييم جاهزية التصدير للدخول الى الأسواق العالمية ، الملتقى العربي الثاني للتسويق في الوطن العربي ،الفرص والتحديات ، المنظمة العربية للتنمية الأدارية ، الدوحة ، قطر .
11 – الكناني، كامل بشير.2013،ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل،نظرة في التحليل الاستراتيجي،ط1،بغداد،دار الكتب والوثائق .
13– الهيئة العامة للمناطق الحرة ، قسم التخطيط والمتابعة ، التقريرالسنوي للهيئة العامة للمناطق الحرةفي العراق ، 2014.
14– الوادي ، محمود حسين ، و العساف ، احمد عارف ،2009 ، الأقتصاد الكلي
15– أمين ، هجير عدنان زكي ، 2008 ، الأقتصاد الدولي ، دار الفكر ، دمشق ، ط1
16 – اوزوتورك ، ابراهيم ، 2010 ، التحولات الأقتصادية التركية بين عامي 2002 – 2008 ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات المستقبل ، الدار العربية ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات .
17 – ايلكين ، سليم .2001 ،العلاقات الأقتصادية والتجارية والمالية بين تركيا والأقطار العربية ، مركز دراسات المشرق العربي ، لندن .
18 – بدوي ، محمد طه . 1972، مدخل الى علم العلاقات الدولية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت
19 - جمهورية مصر العربية ، وزارة التجارة الخارجية والصناعة ، قطاع الأتفاقات ، دراسة عن العلاقات الأقتصادية التجارية بين مصر وتركيا ، 2003
20– حاتم ، سامي عفيفي ،2005 ، الأتجاهات الحديثة في الأقتصاد الدولي والتجارة الدولية ، الكتاب الثاني ، ط1 ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة .
21 – حداد ، نور الهدى ، والضمور ، هادي ، 2011، العوامل المحددة للأداء التصديري للشركات الصناعية الجزائرية المصدرة للمنتجات غير النفطية ، مجلة دراسات ، الجامعة الأردنية ، العلوم الأدارية ، المجلد (38) ، العدد (2)
22 – حسينة ، بن يوسف ، 2012 ، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000 – 2010) رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية ، مقدمة الى كلية العلوم الأقتصادية والتيسير ، جامعة الجزائر ،
23 - حمادي ، طه يونس ، آذار 2004 ، تجارة تركيا مع الدول العربية الواقع والأتجاهات ، دراسات اقليمية ، مركز الدراسات الأقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (1) .
24 - سالم ، علي عبد الهادي ، 2012 ، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الأقتصادية في العراق ، مجلة الأنبار ، المجلد (4) ، العدد (9)
25 – سليمان ، عبد العزيز عبد الرحيم ، 2004 ، التبادل التجاري الأسس ، العولمة والتجارة الألكترونية ، ط1، عمان ، الأردن .
26 - عباس ، سامي حميد ، 2014، اهمية الأستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل الأقتصاد العراقي ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الأقتصادية والأدارية ، المجلد (2) ، العدد (4) .
27 – عبد القادر ، السيد متولي ، 2011، الأقتصاد الدولي النظرية والسياسات ،ط 1 ، دار الفكر ناشرون وموزعون

28 – عبد القادر ، هناء ، 2002 ، الأستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية ، بيت الحكمة بغداد .
29– عبد الحميد ، عبد المطلب . 2013 ، نماذج تنموية معاصرة ، الدار الجامعية ، الأسكندرية .
30 – عبد الله ، عبد الصمد سعدون ، ورشيد ، قحطان عبد الحميد ، 2013 ، دور الأستثمار الجنبي المباشر في عملية التنمية الأقتصادية _ العراق انموذجاً - مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، العدد (34)
31 – عذاب ، صبيح بشير . 2006 ، الأتحاد الأوربي وأثره في صنع القرار السياسي التركي تجاه الوطن العربي ، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد (90) ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية .
32– قانون إنشاء الهيئة العامة للمناطق الحرة ، قانون رقم (3) ، لعام 1998.
33 – محمود ، لقمان عمر . 2003 ، تركيا في الأستراتيجية الأمريكية المعاصرة : دراسة في تطور العلاقات التركية – الأمريكية بعد الحرب الباردة 1991 -2007 ، ط 1 ، دار الرضا للنشر ، دمشق .
34 – مرزوك ، عاطف لافي ،2013 ، التنويع الأقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل ، مجلة الأقتصاد الخليجي ، العدد (24) .
35 - شفيع، فلاح حسن ، 2008 ، علاقة التنمية بالنشاط التجاري في العراق ، مجة المثقف ، السنة الثانية ، العدد 618 ، شبكة المعلومات الدولية على الرابط : http://www.almthaqaf.com
36 – صندوق النقد الدولي ، سياسات الأقتصاد الكلي للأنضمام الى الأتحاد الأوربي على الموقع:
www.imfo.org
37 - عمر ، لقمان ، 2007 ، اي مستقبل لتركيا وسياستها الخارجية بعد انتخاب غول رئيساً للجمهورية فيها ، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والأستراتيجية ، لندن ، شبكة المعلومات الدولية على الرابط :
http://www.asharqalarabi.org.uk
38– هاتكي ، ستيف اتش ، تأملات في اقتصاد تركيا، على الموقع الألكتروني :
www.Misbahalhurriyya.org

المصادر الأجنبية

1- Decree of The Council of Ministers,official Gazeffe,number 28328 decree number 2012/3305 :www.invest.gov.tr
2 – World Bank , Trade Policy Reform,OP.cit.
3 – Financial Services in Turkeyh, Invest inTurkey,The Republic of Turkey Prime Ministry investment Support and Promotion agency,2014
4 Harun Alp and Selim Elekdag,2011 ,The Role of Monetary Police in Turkey during the Global Finoncial Crisis,International Monetary Fund.
5 - Alfred Kruse,1965,Aussen wirts Chaft.Die Internationale,Wirts chafts be Zuehungen Dunckena-Humblet,Berlin>
www.alwasat.com.kw

The importance of foreign direct investment in stimulating non-oil exports Of Iraq According to the Turkish experience

Abstract

Foreign trade is very important in global economies because of its impact on the sustainability of economic growth by stimulating economic activity, creating jobs and expanding production . On the other side , this policy is a major obstacle to many developing countries and the reason is due to the nature of the economies of those countries because they rely mostly on one or a few economic resources, which makes them rely mostly on exports to that resource while they import most of the needs of their local market Which makes them in a spiral of underdevelopment , dependence and economic exposure, which requires them to break that cycle and the launch of economic development Perhaps one of the most important means to achieve this is direct foreign investment in vital economic sectors in those countries for achieving the objective of diversification economic activity within these countries to meet the need of the domestic market, export production of goods and services to the outside and reduce the idea of dependence on one resource This economic variable is clearly seen in the experiences of a group of relatively recent countries in economic development that have succeeded in creating a fertile ground for foreign direct investment in export sectors, which is a motive for Iraq to highlight this variable and how to deal with it by these countries for the purpose of benefiting Of these experiments and trying to simulate them in the Iraqi economy as a country that is still far from achieving economic development

Key words: **Foreign trade - Direct Foreign investment -– Economic Development.**